

## رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي العربي

عبد الله أحمد عبد الله<sup>1</sup> وكرار أحمد بشير عبادي<sup>2</sup>

### الخلاصة

استعرضت الورقة أهمية وحتمية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في ظل التحديات والمتغيرات الإقليمية والعالمية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والتنظيمية. كما أوضحت الورقة أن المنطقة العربية لها من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية ما يؤهلها لإحداث تنمية زراعية وتحقيق أمن غذائي مُستدام. كما أشارت الورقة إلى كافة الجهود المؤسسية والتنموية التي اضطلعت بها المؤسسات والمنظمات المتخصصة بالقطاع الزراعي في المنطقة العربية، وأوضحت أن تلك الجهود ما زالت قاصرة عن تحقيق الطموحات في سد الفجوة الغذائية التي تتسارع تكلفتها بوتائر عالية. أوضحت الورقة ثلاثة محاور رئيسية تعكس التوجهات المستقبلية، وتتضمن تلك المحاور: محور تنسيق السياسات والتشريعات على المستويين القطري والإقليمي مما يستلزم توفير الإرادة السياسية الفاعلة. وهناك محور البرامج والمشروعات والذي ركز على إحداث برامج تنمية طموحة لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية وتشمل مجموعات الحبوب والسكر والحبوب الزيتية واللحوم. وأخيراً تضمنت الورقة محور الاستثمار والتمويل بالتركيز على إحداث آلية جديدة بإنشاء صندوق للتنمية الزراعية برأسمالٍ قدره كلفة الفجوة الغذائية.

الكلمات المفتاحية: إمكانيات التكامل؛ آليات التكامل؛ رؤية مستقبلية.

### مقدمة

تظل السياسات الزراعية العربية والقطرية ذات الصلة بالزراعة مثل سياسات الاستثمار والإنتاج والتسويق والبحوث والتعليم تدور نظرياً حول الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لكل قطر على حدة في وقت أثبتت فيه الدراسات التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والعديد من مؤسسات العمل العربي المشترك على حتمية تنفيذ إستراتيجية زراعية عربية تتأسس على الإرادة السياسية الحقة والالتزام القومي والتكامل العربي وتحقيق الأمن الغذائي وتقوم على التنوع الإقليمي للموارد الزراعية وبخاصة موارد التربة والمياه، كما تعتمد على التبادل السلعي في وقت تنقلص فيه أنشطة الحكومات في ميادين يتميز فيها القطاع الخاص بقدر أكبر من الكفاءة في إطار منظومة لتحرير التجارة في السلع الزراعية ومُحاربة ظاهرة الفقر الريفي والتدهور البيئي.

يتأثر أداء القطاع الزراعي العربي بعوامل عدة بعضها داخلي يرجع إلى الظروف والمحددات المناخية والقاعدة الموردية وأنماط ونظم الزراعة التي تنتج عنها وتتسم عموماً بندرة المياه والاعتماد الكبير على الزراعة المطرية وتقلباتها وثنائية النظم في الإنتاج الزراعي وأوضاع الحياة غير المستقرة ومساحاتها الصغيرة وبعض العوامل يعود إلى تدخل الدول وسياساتها في إدارة القطاع الزراعي إضافة إلى إهمال دور القطاع الخاص الذي هو الأكبر في الزراعة إضافة إلى العوامل الخارجية المتصلة بالمتغيرات والتحولات والمستجدات الاقتصادية والتجارية والمعلوماتية وتقانات الاتصالات والمعلومات وتزايد المعرفة مما ينعكس سلباً أو إيجاباً على مسارات التنمية الزراعية العربية.

### التحديات الرئيسية التي تواجه الزراعة العربية

تواجه القطاع الزراعي العربي محددات ومعوقات اقتصادية ومؤسسية وأخرى طبيعية وبيئية واجتماعية يمكن أن نعرضها باقتضاب فيما يلي:

- ضعف الالتزام القطري العربي لتحسين وتطوير السياسات والتشريعات والبنى التحتية المشتركة.
- تراجع المستوى التقني وضعف الإنتاجية الزراعية وتدهور القاعدة الموردية - أرض، ماء- مما يقتضي صيانة هذه الموارد والمحافظة على استدامة عطائها.
- الفجوة الغذائية التي تزداد اتساعاً مما يترتب عليه مواجهة

إن أوضاع الزراعة وإنتاج الغذاء في البلاد العربية تظل عموماً بالغة الحرج، وما تحقق في الزراعة العربية ما يزال قاصراً عن الوفاء بحاجات الأمن الغذائي العربي من حيث الضجوة بين الاحتياجات الأساسية للغذاء والإنتاج الزراعي، واستيفاء الأدوار الأخرى المطلوبة من الزراعة في دعم النمو الاقتصادي. ويحدث ذلك بالرغم من الموارد الزراعية الهائلة في العديد من البلاد العربية والاستثمارات في الزراعات المرورية. والسبب الرئيسي لهذا العجز هو ضعف الإنتاجية الزراعية، إضافة إلى المحددات والظروف المناخية والبيئية في العديد من البلاد العربية وأهمها ندرة المياه وتقلبات المناخ. وهذا العجز هو مظهر من مظاهر ضعف الكفاءة في استخدام الموارد من الضرورة تلافيه وبوتيرة أسرع. وتظل بذلك الحاجة ماسة إلى تنمية زراعية تتسم بالاستدامة لرأب الفجوة الغذائية وللمحد من الضرر وسوء التغذية وتخفيض حجم الواردات من الأغذية وزيادة صادرات السلع الزراعية ودعم قدرتها على التنافس وتوفير المواد الخام للصناعات التحويلية، علماً بأن الإمكانيات لتطوير الإنتاج الزراعي كامنة في العديد من البلاد العربية من حيث الموارد الزراعية والبشرية إضافة إلى الإمكانيات التسويقية.

ولقد أكدت حصيلة كل المؤتمرات والدراسات على حتمية التكامل الزراعي العربي باعتباره الصيغة الملائمة لتعزيز التنمية الزراعية الأفضل والمستدامة، وكذلك في مواجهة الضجوة الغذائية وصيانة الموارد الطبيعية، وفي مواجهة الآثار المترتبة على المتغيرات والمستجدات العالمية الاقتصادية والتجارية والسياسية وفي تقانات الاتصالات والمعلومات وانعكاساتها على الزراعة العربية، فلقد أصبحت الضرورة بالغة ليصبح إنتاج المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية أكثر كثافة وأكثر توجهاً نحو السوق مما يستلزم زيادة مستمرة في إنتاجية العامل الزراعي والأرض والمياه والمدخلات في وقت يتعاظم فيه الضغط على الموارد الطبيعية وتتسارع فيه آثار العولة وضغوط التكتلات العالمية. ومع التأكيد المستمر على جدوى التكامل الزراعي العربي وضرورته

<sup>1</sup> وزير الزراعة ومدير جامعة الخرطوم الأسبق، مُستشار وأستاذ كلية الزراعة بجامعة الخرطوم (حالياً)، شمبات، الخرطوم بحري، جمهورية السودان.

<sup>2</sup> مدير إدارة الأمن الغذائي بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية (سابقاً)، وحالياً مدير جامعة أمدرمان الأهلية، ص.ب. 786 أمدرمان، جمهورية السودان. فاكس: 187 571 127 (+249)، بريد إلكتروني: karrarabadi@yahoo.com

الطلب على المنتجات الغذائية وتحديات تتصل بالمتغيرات المناخية والتقلبات السعرية للمنتجات والسلع الزراعية، وإمكانيات العولمة خاصة في مجالات الاتصالات والمعلومات ونقل التفاضات مما يفرض دواعي التنسيق والتعاون.

ولابد من القول، أن جهوداً كبيرة قد بُذلت على المستوى القومي لتأسيس قواعد راسخة لتحقيق إمكانية التكامل الزراعي والأمن الغذائي العربي، تُشير إلى بعض منها فيما يلي:

- الاتفاق على ميثاق جامعة الدول العربية في عام 1945 والذي تضمن بنوداً حول التعاون الوثيق في قضايا الزراعة.
- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في عام 1950 والتي ركزت على التعاون في مجالات الاستثمار في الموارد الطبيعية وتبادل المنتجات الزراعية.
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1964 والتي هدفت إلى قيام سوق عربية مشتركة بإطلاق حرية المشاركة الاقتصادية والتجارية وإقامة منطقة جمركية واحدة، وتنسيق السياسات الاقتصادية والتشريعات ووضع البرامج المشتركة، ولتنفيذ تلك الأهداف تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية.
- وفي إطار الاتجاه المؤسسي والتمويلي فلقد حظي العمل العربي المشترك بما يلي من مؤسسات وتوجهات:
- إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في عام 1968 لتقديم القروض والمساعدات للمشروعات العربية ومن بينها المشروعات التنموية الزراعية.
- إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعي في عام 1970 بهدف إعداد الخطط والبرامج لاستغلال الموارد الزراعية المتاحة من خلال تنسيق الخطط والسياسات وصولاً إلى التكامل الزراعي العربي.
- إنشاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، والتي قامت أساساً لتنفيذ البرنامج الأساسي لتطوير القطاع الزراعي في جمهورية السودان للسنوات العشر 1976-1985 إضافة إلى تنفيذ برامج تنموية زراعية متكاملة في الأقطار العربية الأخرى.

- تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في عام 1977 وهي تعنى بتنفيذ المشروعات المتصلة بإنتاج وتصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف ومُستلزماتها.
- إنشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في عام 1981 لإجراء البحوث والدراسات المتعمقة للموارد الطبيعية في الإقليم العربي بما في ذلك المياه والتربة والمراعي والماشية.
- إقرار ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي من خلال قمة عمان في عام 1980 واستصدار استراتيجيات العمل العربي المشترك وعقد التنمية العربية المشتركة والاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار. كما صدرت في فبراير 1981 اتفاقية تيسير وتطوير التبادل التجاري.
- ولقد ركزت كافة تلك الوثائق والاتفاقيات على مبادئ تتصل بتنسيق السياسات الاقتصادية القطرية والتخطيط القومي بهدف الترابط العضوي بين كافة الهياكل الإنتاجية والتسويقية.

الحاجة لإنتاج زراعي إضافي ومتسارع للحد من الفقر وسوء التغذية والحد من الانكشاف الغذائي ومقابلة الاستهلاك المتصاعد.

- ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي بارتباطاته الخلفية والأمامية.
- انخفاض دخول العاملين في القطاع الزراعي مما يستوجب رفع الإنتاجية الزراعية وزيادة الاستثمارات في الزراعة والبنى التحتية اللازمة لها.
- عدم كفاية الاستثمارات والإنفاق في البحوث الزراعية وقصور نقل وتوطين التقانة وضعف مواءمة أطر التقنيات مع ظرف التنمية الزراعية مما يستلزم تحسين المستوى التقني للإنتاج الزراعي وزيادة الكفاءة الإنتاجية للإنتاج الزراعي وتعظيم مردود استخدام الموارد الزراعية وجعل الزراعة مهنة قادرة على المنافسة.
- ضعف الترابط بين الوزارات والأجهزة البحثية وضعف آليات التنسيق بين المؤسسات المعنية بالزراعة.
- ضعف أجهزة المعلومات والإحصاءات وتخلف التشريعات.
- ضعف أجهزة التسويق وتبادل السلع الزراعية، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التجارة البينية الزراعية العربية.
- قصور الاهتمام بالتنمية الريفية الشاملة والمستدامة وضرورة إحداث تحول نوعي في قدرات المنتجين وتوفير المدخلات والعناية بالخدمات الاجتماعية لهم والبنى التحتية اللازمة للزراعة من طرق ومياه شرب وطاقة.
- ضعف قطاعات التصنيع الغذائي وقطاعات الصناعات الرافدة للقطاع الزراعي في مجالات الأسمدة والتقايي وآليات الري والحصاد والحرث.
- ضعف البنى التحتية من طرق واتصالات ووسائل نقل ومياه شرب ومرافق ري.
- ضعف التكيف مع مقتضيات العولمة من حيث التقيد بالمواصفات وقياس الجودة وإمكانية التنافس في الأسواق العالمية.

## الرؤية المستقبلية لإجابة تلك التحديات

إن مجابهة كافة التحديات يعتمد على فرضيتين أساسيتين إحداهما أن المنطقة العربية تحظى بموارد كبيرة من الموارد الأرضية والمائية والبشرية والفوائض المالية والتي تتباين بين دولة وأخرى، بما يعني ضرورة التكامل الاقتصادي الزراعي لتقليص اتساع الفجوة الغذائية التي تتزايد عاماً بعد آخر، نتيجة لتزايد نمو السكان وتحسن مستويات الدخل وارتفاع الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الزراعية حتى بلغت ما يفوق 18 مليار دولار أمريكاً. والفرضية الثانية تتعلق بما أثبتته التجارب القطرية والعالمية في أن مجابهة مثل تلك التحديات يحتاج إلى جهود متصلة على المستويين القطري والإقليمي العربي كما أن مقاصد الأمن الغذائي المستدام يصعب تحقيقها باتباع سياسات قطرية فردية مهما كانت درجة كفاءتها، في ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الكبرى ومجموعات الشركات متعددة الجنسيات.

وستظل إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ضرورة حتمية يستلزمها الواقع الزراعي العربي وما يعانيه من تخلف في إنتاجية موارده البشرية والمائية والأرضية والحيوانية في ظل تنامي

## 1-1 التنسيق في السياسات الزراعية:

لتفعيل التعاون والتنسيق بين البلاد العربية فإنه من المطلوب إعداد استراتيجيات واعتماد سياسات متوافقة للتنمية الزراعية تتلاءم والظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتأخذ في الاعتبار الأسواق المحلية والدولية وتدعم المؤسسات والبنى التحتية للزراعة العربية.

وكما هو معلوم فإن الحكومات تتدخل منذ عهد بعيد في الإنتاج الزراعي لأسباب منها أن الزراعة تعتمد على عوامل مناخية يصعب التحكم فيها مما يقود لتذبذب الإنتاج ويدعو الحكومة للتدخل عن طريق السياسات والتشريعات، علماً بأن الزراعة في الاقتصاد الحر أضعف من التجارة والصناعة مما يستوجب إعطاؤها عناية خاصة، كما تنتج والزراعة سلعاً غذائية هامة للحياة وتقوم على استخدام الموارد الطبيعية مما يستوجب مراعاة الاستدامة.

وتشمل السياسات الزراعية القطاعية تلك السياسات التنظيمية والمؤسسية (البنوية) التي تهدف إلى تحسين البنى التحتية وإدارة المزارع وجعل الزراعة أقوى تنافسياً بإنتاجية أعلى وتكلفة أقل، كما تشمل السياسات مجموعة البحوث الزراعية والإرشاد والدورات الزراعية والتركيبة المحصولية والتكثيف المحصولي، بالإضافة إلى السياسات السعرية والمالية والنقدية التي تهدف لحماية المنتجين وسياسات الإقراض والتمويل والاستثمار وزيادة الإنفاق العام على القطاع الزراعي. ولتفعيل التنسيق والتعاون بين البلاد العربية يلزم انتهاز السياسات المتوافقة التي تدعم المؤسسات والبنى التحتية للزراعة العربية التي تقوم على التنوع الإقليمي للموارد الزراعية وعلى التبادل السلمي وإتاحة الفرص للقطاع الخاص.

## 1-2 التنسيق في التطوير التقني:

تمثل الزراعة القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني لغالبية الدول العربية النامية ومن ثم فإن التنمية الزراعية هي المحرك للتنمية الاقتصادية في تلك الدول ويلعب التقدم التقني دوراً أساسياً في عملية التنمية الزراعية حيث يعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة من خلال الإنتاجية لزراعة أفضل وإلى الاستخدام الأكفأ للموارد الرأسمالية الأخرى المستخدمة في الإنتاج وتقليل المخاطر التي تواجه الإنتاج.. ويلزم أن يصاحب عملية التغير التقني سياسات داعمة ومؤسسات مقتدرة تكفل زيادة دخول المزارعين.

إن التطوير التقني في الإطار التنسيقي العربي يتطلب تقوية وتعزيز مراكز البحوث ومؤسسات التأهيل والتدريب وهيئات إرشاد مدعمة ومجهزة بالمعلومات والتقانات الحديثة. كما يتطلب تطوير الحوار المستمر بين الباحثين ولتسهيل الانتقال بين مراكز البحوث في البلاد العربية وتبادل المعلومات فيما بينهم ومع المنتفعين من نتائج البحوث أولئك الذين يعملون في الإنتاج الزراعي والتصنيع.

ومطلوب كذلك تقوية وتعزيز شبكات الاتصال بين مراكز البحوث والربط فيما بينها وبين مراكز الإرشاد والتأهيل والتدريب ومطلوب كذلك الارتقاء بالكيان المعنوي والمادي للباحثين والعاملين في الإرشاد.

ومطلوب كذلك إنشاء آليات للاتصالات لنشر وتوزيع وتبادل المعلومات والتقانات وتبادل الباحثين والقيام بالمشروعات المشتركة وآليات من شأنها متابعة وتقييم نظم البحوث وأخرى لمتابعة وتقييم الموارد ومنافسة السلع الزراعية العربية وكذلك إنشاء شبكات البحوث المشتركة وشبكات التذاكر والمشاوره.

• في عام 1980 تم إعداد برامج الأمن الغذائي العربي من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، شتملة على أكثر من 150 مشروعاً بتكلفة قدرها 33 مليار دولار أمريكي موزعة على 13 دولة عربية.

• في عام 1983 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتشكيل فريق عمل خاص بالمشروعات العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي، وتضمنت مهام الفريق إعداد الدراسات الأولية والترويج لتلك المشروعات بهدف استقطاب الأموال اللازمة لتنفيذها.

• في عام 1995 بدأ تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دفعا لمسارات التجارة البينية العربية.

• تلك الجهود على المستويات القومية صاحبها جهوداً أخرى على المستويات القطرية في مجالات الارتقاء بالإنتاجية الزراعية وكفاءة استخدام الموارد الزراعية وزيادة القدرات التسويقية، إلا أنه لا بد من القول أن ما تم إنجازه كان قاصراً عن تحقيق الآمال المرجوة. فما زالت قيمة الفجوة الغذائية العربية تزداد اتساعاً، كما أن معدلات الاكتفاء الذاتي في المجموعات السلعية الرئيسية قد تراجعت حتى بلغت في عام 2007 نحو 56% لمجموعة الحبوب والدقيق ونحو 59% للبقوليات و36% للسكر المكرر و25% للزيوت النباتية و85% للحوم الحمراء و72% للألبان ومنتجاتها، و74% للحوم الدواجن. إضافة إلى ما سبق، فإن معدلات التجارة البينية الزراعية لم تتجاوز بعد مستوى 12%.

وفي تقديرنا فإن التوجهات المستقبلية للعمل الزراعي العربي المشترك تستدعي التركيز على مجموعة من المحاور والآليات التي تستلزم في محتواها ومساراتها الالتزام الجاد بإرادة سياسية تؤمن بحتمية وضرورات العمل العربي المشترك في ظل التحديات الإقليمية والعالمية بما يعني أهمية التنسيق على مستوى السياسات والتشريعات، والتطوير التقني ومجالات التسويق ومشاركات القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تحقيق تنمية زراعية مستدامة في إطار منظومة لتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية مما يستدعي إحداث آليات أكثر ملاءمة لإمكانيات الاستثمار التمويل. وفيما يلي استعراضاً لتلك التوجهات:

## أولاً: محور التنسيق القطري والإقليمي:

تشير معظم الدراسات والتقارير إلى جدوى التكامل الزراعي العربي وضروراته لنمو الاقتصاد والأمن الغذائي والحد من الفقر وصيانة الموارد الزراعية الطبيعية، وتؤكد تلك الجدوى والضرورات التغيرات العالمية الاقتصادية والتجارية والتقانية والمعرفية والتحول نحو آلية السوق وكلها ذات آثار مباشرة على أداء القطاع الزراعي.

التكامل الزراعي العربي يستوجب تأكيد الإرادة السياسية والالتزام القطري والقومي لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي العربي الذي يتأسس على القناعة القطرية والقومية بجوداه ومنفعته لكل من الدول المشاركة.. وأن تُترجم تلك القناعات في ميثاق قومي يهدف لتعزيز العمل الزراعي المشترك وإعداد خطة. وتعزيز التكامل وتفعيله يستلزم كذلك التنسيق المحكم والمنهج في السياسات والتشريعات والبنى التحتية، إضافة إلى تعزيز قدرات وتفعيل دور منظمات العمل الزراعي المشتركة القائمة وغيرها من آليات وأساليب التنسيق التي تشمل ما يلي:

### 1-5 التنسيق لإحداث التنمية الزراعية المستدامة:

تهدف التنمية الزراعية المستدامة للمحافظة على القاعدة الموردية الزراعية وتعظيم عائدها للأجيال الحاضرة والمقبلة وذلك باستخدام الموارد بأعلى درجة من الكفاءة والتركيز على الكفاءة الإنتاجية لصغار المزارعين وتستوجب الزراعة المستدامة الحرص على تنمية الغابات والثروة السمكية والاستعمال السليم للأسمدة والمبيدات وخطة لاستخدام الأراضي والمياه للري. وفي جميع هذه البرامج لابد من توشي حماية البيئة وصيانتها من التدهور ويجدر بالمؤسسات العربية أن تسعى لرفع درجة الوعي بأهمية الشأن البيئي واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الموارد من التدهور، خاصة وأن المنطقة العربية مهتدة بتحديات جسيمة مُمثلة في ندرة المياه مع تدهور خصائص التربة وتسارع مُعدلات الزحف الصحراوي.

وهذا يعني بالضرورة التنسيق بين الوزارات بالإضافة إلى وزارات الزراعة بالقطاع الزراعي كوزارات الري والثروة الحيوانية والمالية والاقتصاد والتجارة وغيرها حيث تبرز أهمية الإدارة والعنصر البشري في الأداء غير علمياً بأن هذا الجانب لم يجد العناية الكافية واللازمة له ولا سيما في كيفية تنظيم وإدارة البرامج والمشروعات الزراعية والبيئية ووضع الخطط وتنفيذها.. وأهم عناصر الضعف تتمثل في طموح الخطط الزراعية بدون توفير الإمكانيات المالية والأجهزة التنفيذية اللازمة لها وبيروقراطية التخطيط وضعف المتابعة والتقييم وتعدد الأجهزة وتعقيد الإجراءات الإدارية.. وغياب الحوافز المادية والمعنوية وعدم قدرة الوزارات على جذب الكفاءات العلمية في العديد من التخصصات الهامة بسبب ضعف الرواتب ناهيك عن هجرة الأدمغة.

### ثانياً: محور البرامج والمشروعات:

تضمن إعلان روما للأمن الغذائي في عام 1996 على بند رئيسي يتصل بأهمية توفير الإرادة السياسية والالتزام القومي لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الجوع والفقر في إطار سياسات قومية وبرامج تنموية تهدف إلى خفض أعداد الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية وعددهم 800 مليون آنذاك إلى النصف بحلول عام 2015. ولقد انبثق من ذلك الإعلان مجموعة من الالتزامات والتي تشمل:

- أهمية إحداث البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لإزالة الفقر واستدامة السلام الاجتماعي من خلال المشاركة الشعبية الكاملة مما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- تنفيذ السياسات التي تساعد على إزالة الفقر وعدم المساواة من خلال تحسين فرص الحصول على غذاء كافٍ وآمن يساعد على تحسين مستويات التغذية.
- الالتزام بتنفيذ سياسات لاستدامة تنمية الموارد الطبيعية ومكافحة الآفات الزراعية والتصحر وإحداث التنمية الريفية حتى يمكن الحصول على إنتاج غذائي بكميات وافرة على كافة المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.
- إحداث سياسات تجارية في ظل نظام عالمي يتسم بالتقيد بآليات السوق ومواصفات خاصة بالتجارة الدولية.
- الاستعداد لمجابهة ظروف الطوارئ الناشئة لأسباب تتعلق بالكوارث الطبيعية والإنسانية من نزاعات وخلافها والانتقال

ومطلوب لتفعيل التعاون في المجال الزراعي بين البلاد العربية دعم وتعزيز شبكات تبادل المعلومات (Information Exchange Net- work) لتوثيق الاتصال المنظم بين الباحثين في مناطق محددة عن سبيل خطابات الأخبار (Newsletter) ولا بد لمثل هذه الشبكات من تمويل متصل وكذلك شبكات الاتصال والتفكير العلمي (Scientific Consultation Networks) التي تشمل عادة آليات تبادل المعلومات واللقاءات التي تجمع الباحثين للتعرف على نتائج الأبحاث ويلزمها كذلك تواصل التمويل وتعزيز البرامج القطرية.. ويتطلب التفعيل كذلك شبكات البحوث المشتركة (Collaborative Research Net- work) وتوجد حالياً - على المستوى الدولي - العديد من مثل هذه الشبكات في مختلف المحاصيل مثل الذرة والدخن والذرة الشامية وال فول السوداني والحبوب الزيتية.

إن تفعيل التعاون بين البلاد العربية يتطلب اعتماد السياسات التي تدعم المؤسسات والبنى التحتية للزراعة العربية وعلى كل دولة أن تضع الخطط والبرامج التي تؤدي إلى دعم البحث العلمي والإرشاد والتوجيه والتسويق والتمويل وتنظيم الإدارة المزرعية وإدارة القطاع الزراعي على مستوى الدولة وبناء البنى التحتية المساندة للقطاع الزراعي.

### 1-3 التنسيق في مؤسسات التسويق:

إن تسويق السلع الزراعية يمثل أحد أهم العناصر المطلوبة للنمو الزراعي وهو يشمل عدة عمليات تبدأ بالحصاد وتشمل الحفظ والفرز والتعبئة والنقل حتى تصل السلعة إلى المستهلك وهذه المرحلة يشار إليها بتكنولوجيا ما بعد الحصاد ويتوجب علينا في العالم العربي مضاعفة الاهتمام بهذه المرحلة إذ أن نسبة الهدر في هذه المرحلة قد تصل إلى 50%.. ويجدر بالدول العربية أن تولي المزيد من الاهتمام بالمعلوماتية التسويقية على مستوى الدول والإقليم والبحوث التسويقية والتدريب والتأهيل والإرشاد التسويقي. كما يجدر بالدول العربية كذلك ألا تخطط للتسويق ضمن حدودها الضيقة في الإطار الوطني فقط بل من الضرورة أن تسعى الدول لرفع كل العوائق الخاصة بالتجارة البيئية في السلع الزراعية.

### 1-4 التنسيق في مجالات القطاع الخاص والمجتمع المدني:

في إطار تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي وسياسات آليات السوق في معظم مقتصدات الدول العربية، فلقد تزايد دور القطاع الخاص في المجالات التنموية بشقيها الإنتاجي والخدمي في ظل تراجع الدور الحكومي وتركيزه على التخطيط التأشيري وإصدار التشريعات وإعداد السياسات الملائمة لإحداث بيئة مناخ استثماري جاذب، والأمر يستدعي المضي في ذات الطريق مع فتح آفاق أوسع لمشاركة تلك الشريحة الهامة والتنسيق فيما بينها من خلال الاتحادات والمؤسسات وغرف التجارة والزراعة والصناعة العربية.

إضافة إلى ما سبق، فإن العمل التنموي الزراعي يستدعي بالضرورة تحفيز المنتجين الزراعيين على تكوين الاتحادات المهنية والجمعيات التعاونية على المستويات القطرية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني (غير الحكومي) والتي يمكن أن تمتد آثارها إلى أكثر من دولة عربية. وما نشاهده على الساحة الدولية، أن العون الإنمائي الذي تقدمه الدول الصناعية الكبرى يتم في الغالب الأعم عبر المنظمات غير الحكومية الخاصة لتلك الدول.

الرفيعة)، إضافةً إلى مجموعة المحاصيل السكرية (قصب السكر والبنجر السكري) ومجموعة الحبوب الزيتية (القول السوداني والسوسم وزهرة الشمس) ومجموعة اللحوم الحمراء.

هذا البرنامج الإنمائي يتضمّن في تفاصيل كافة مراحل الإنتاج والتصنيع والتسويق وما يتطلبه من تمويل واستثمارات في مجالات الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والتشريعات والتنظيمات المؤسسية والمالية.

### ثالثاً: محور الاستثمار والتمويل الزراعي:

تُعاني القطاعات الزراعية من ضعف الاستثمارات المخصصة، ولقد ظلت تتراوح ما بين 5-8% من مجمل الاستثمارات الموجهة للقطاعات الإنتاجية والخدمية. ويُعزى ضعف الاستثمارات إلى عزوف المستثمرين عن الولوج إلى القطاع الزراعي لما يحفه من مخاطر طبيعية وتقلبات سعرية مما يُلل من العائد المتحقق.

إضافةً إلى ما سبق، فإن التمويل الزراعي يمكن التركيز عليه عبر شقين، الشق الأول خاص بحجم ومصادر التمويل والشق الثاني يتصل بتخصيص التمويل وتوزيعه على المجالات الاستثمارية المختلفة.

وفيما يتصل بالشق الأول، فإن القطاع الزراعي خاصة في الدول التي تمثل فيها الزراعة ركيزة أساسية في برامجها التنموية يحتاج إلى جهود تمويلية مكثفة من قبل القطاع العام والقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي، مما يستدعي توفير المناخ الاستثماري الملائم وإعطاء الضمانات الكافية. أما بالنسبة للشق الثاني، فإن القطاع الزراعي يحتاج إلى استثمارات في كافة هياكله الإنتاجية والتسويقية والبنوية والخدمية. ولقد أثبتت التجربة أن العديد من الدول العربية ذات الثقل الزراعي ما زالت عاجزة عن توفير تلك المخصصات الاستثمارية التي يمكن أن تنهض بقطاع الإنتاج الزراعي وما يتصل به من مدخلات وتصنيع زراعي ونقل تقانات وبنيات أساسية من طرق ووسائل تخزين.

وعلى الرغم من كافة الجهود التي بُدلت لتدقيق الاستثمارات العربية، فإن الحاجة ما زالت قائمة لإحداث آلية تتسم بالكفاءة والمرونة والقدرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة، وتتمثل في إحداث صندوق لتمويل التنمية الزراعية برأس مال يُمكن أن يُمثل قيمة الفجوة الغذائية العربية لعام أو عامين في حدود (20-40 مليار دولار)، مع إتاحة المرونة للصندوق للتعامل مع القطاع الخاص بصيغ تماثل تعامله مع الحكومات عن طريق المؤسسات الإقراضية القطرية التي تهتم بإنشاء المشروعات الإنتاجية والتصنيعية ومشروعات البُنيات الأساسية قدر اهتمامها، للوصول إلى تلبية احتياجات المزارع الصغير لترقية وسائل إنتاجه وتسويق مُنتجاته الزراعية.

### خاتمة

إن الوطن العربي يتميز بتاريخ مشترك وحضارة زاوية تعبق بالأصالة والفكر المتجدد ويذخر بالموارد الطبيعية الزراعية والبشرية والفوائض المالية مما يؤهل هذه المنطقة من العالم من تقديم نموذجاً متميزاً في مجالات التكامل الزراعي الاقتصادي العربي.. وعلى الرغم من كافة تلك القومات إلا أن الدلائل تشير إلى أن التكامل الاقتصادي العربي ما زال دون مستويات الطموح المرغوبة قابلاً في شراك التراجع متمثلاً في فجوة غذائية تتصاعد قيمتها سنوياً بلغت ما يفوق 18 مليار دولار كمتوسط للأعوام السابقة، ويُقدّر أن تتضاعف تلك القيمة إلى

التدريجي من مراحل الإغاثة والتأهيل إلى مراحل التنمية وزيادة الإنتاج.

- أهمية تخصيص الموارد الاستثمارية على مستويي القطاع العام والخاص لتنمية الموارد البشرية واستدامة نظم إنتاج الغذاء والزراعة والتنمية الريفية.
- ضرورة التنسيق وتنفيذ ومتابعة تلك السياسات والخطط والبرامج وفق ما سبق من توجهات على كافة المستويات القطرية والعالمية.

تلك التوجهات كان لها أثرٌ مباشر في صياغة وإعداد وتنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج الزراعية على المستوى العربي، كما صاحب ذلك الأمر استصدار إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للأعوام 2005-2025 والتي قامت بإعدادها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ووافقت عليها قمة الرياض عام 2007. حيث تضمنت الإستراتيجية سبع برامج رئيسية تشمل:

- البرنامج الرئيسي لتنمية التقانات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتشجيع الاستثمار في الزراعة والتصنيع الزراعي في المناطق الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لزيادة تنافسية المنتجات الزراعية العربية.
- البرنامج الرئيسي لإحداث هيكليّة ملائمة للتشريعات والسياسات.
- البرنامج الرئيسي لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي لترقية الحياة الريفية.
- البرنامج الرئيسي لتنمية وترقية إدارة النظم الزراعية والموارد البيئية.

كما قامت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بإعداد إستراتيجيتها للأعوام 2002-2012، أخذة في الحسبان قضية الأمن الغذائي العربي، باعتبارها في قمة أولويات العمل الزراعي المشترك والتركيز على تخصيص الاستثمارات لسد الفجوة الغذائية.

ولقد قامت الهيئة بإحداث مجموعة من البرامج منذ عام 2000/2001 في مجالات الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة والزراعات العُضوية واستخدام وسائل الري الحديثة، إضافةً إلى تبني الزراعة بدون حرث (Zero tillage)، والتي حققت نجاحاً باهراً في الزراعات المطرية بجمهورية السودان.

ما نودُّ التركيز عليه ضمن هذا السياق، أن هناك توجهات والتزامات دولية للنهوض بالزراعة وتحقيق الأمن الغذائي واستدامته، كما أن هناك مجموعة من الوثائق والإستراتيجيات العربية التي استصدرتها المنظمات العربية المتخصصة في مجالات الزراعة والاستثمار، إضافةً إلى الجهود التنموية التي بذلتها للارتقاء بالجوانب التقنية للزراعات العربية. والمطلوب في تقديرنا تنسيق تلك الجهود بين كافة تلك المنظمات ونعني بها المنظمات التنموية والمؤسسات البحثية وبصفة خاصة نعني الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وبالتعاون مع القطاع الخاص ممثلاً في غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، وذلك لتبني برنامج تنموي استثماري لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل ما يُقارب 85% من قيمة الفجوة الغذائية العربية وتشمل مجموعة الحبوب (القمح والشعير والذرة الشامية والذرة

المتزايد على الغذاء ومحاربة الفقر واستدامة الموارد الزراعية ويمكننا التفكير الجاد في إنشاء صندوق للتنمية الزراعية للنهوض بالمناطق الزراعية الحيّة والواعدة في الوطن العربي، وفي إطار برنامج تنموي فاعل مُتزامناً مع عقد جديد للتنمية الزراعية واستدامة الأمن الغذائي العربي.

### المراجع

- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. 1985. مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثاني، السنة الأولى، ديسمبر (كانون أول).
- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية. 1990. مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد التاسع، السنة الخامسة، أغسطس (آب).
- الدجاني، برهان. 1983. استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- تحسين، علي خالد وعبد العظيم، مصطفى وطه، عبد العليم طه. 1988. الزراعة والصناعة والعمل الاقتصادي العربي المشترك، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- حسن، عبد الرازق ونوفل، أحمد سعيد والرمحي، محمد. 1988. العمل الاقتصادي المشترك: مَعوقاته وجوانبه السياسية والإعلامية، المعهد العربي للتخطيط.
- مسعود، مجيد والسعدي، صبري. 1987. التخطيط والعمل الاقتصادي العربي المشترك. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- Arab Authority for Agricultural Investment and Development (AAAID). 2002. Arab Authority for Agricultural Investment and Development Strategy for the Years 2002-2012.
- FAO. 1996. Declaration on World Food Security. World Food Summit, Rome, Italy.
- League of Arab Stats. 2007. Strategy for Sustainable Agricultural Development for the Upcoming Two Decades (2002-2025). Arab Organization for Agricultural Development (AOAD), Khartoum, Sudan.

الضعف خلال العقد القادم في ظل ما يسود الأسعار العالمية للمسلع والمنتجات الزراعية من تقلبات تتسم في توجُّهاتها بالارتفاع، وتجارةٍ بينية تظل تتراوح في معدلات ضئيلة لا تتجاوز 12% - مما يشير إلى أن المنطقة العربية ما زالت في قبضة التبعية الاقتصادية الخارجية تتأثر سلباً بتقلباتها المالية وتأرجح الأسعار العالمية للحاصلات والمنتجات السلعية - والأزمة المالية الراهنة خير شاهد على ذلك إذ فقدت المنطقة العربية ما يقارب 400 مليار دولار نتيجة لانتهاء وتساقط الأسواق المالية العالمية.

هذه القبضة بما تمثله من التبعية الاقتصادية ستظل قائمة ما دام المسار التنموي العربي يظل رهيناً على نهجه القطري - في ظل متغيرات عالمية تستوجب التكامل والتنسيق في إطار المجمعات القومية الكبيرة. وعلى الرغم من مقومات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وزيادة تواتر التحديات الداخلية والخارجية إلا أن الممارسة الفعلية والنتائج المتحققة لمؤسسات التعاون العربي المشترك ما زالت دون الطموح مما يستوجب إعادة تقييم أهداف وموائق وهيكلية كافة المؤسسات والمنظمات والاتحادات المتخصصة في المجال الزراعي في إطار خطة إستراتيجية قومية شاملة وواضحة المعالم لاستنهاض الهمم والقدرات الذاتية العربية وإحداث برنامج إنمائي سلمي يضم في مفرداته السلع الغذائية التي بلغت الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي مع تصاعد تنامي الطلب عليها وتشمل مجموعة الحبوب والحبوب الزيتية والسكر واللحوم - ولبلوغ غايات تلك البرامج خلال العقد القادم يجب توفير الإمكانيات الاستثمارية والطاقت البحثية والتقنية والسياسات الاقتصادية المصاحبة والقدرات التنفيذية على المستويات الحكومية والشعبية. إن على جامعة الدول العربية من خلال مجالسها السيادية مسئولة كبرى للتصدي لذلك الدور لتقييم التعاون العربي المشترك وفق نهج جديد وآليات متطورة وهيكل تنظيمية ومؤسسية تتواءم مع المتغيرات في عالم يتسم بتسارع وتزايد الثورات المعرفية والتكنولوجية والتقنية بلوغاً إلى مقاصد التنمية واستدامتها في كافة أصعدها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. إن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية وسياساتها المستقبلية ينبغي أن تنبع من توجهات السوق والطلب

## Future Vision to Achieve Sustainable Arab Food Security

Abdallah A. Abdallah<sup>1</sup> and Karrar A. B. Abbadi<sup>2</sup>

### Summary

The paper reviews, in brief, significance of Arab economic and agricultural integration in light of regional and worldwide challenges embracing areas of politics, economics, trade, technologies and institutional changes. The paper outlines potentialities of Arab region in terms of natural endowment, human and financial resources which provide a sound basis for future agricultural development and sustainable regional food security. Those ambitions requires exertion of political will in an effort to coordinate realm of policies and legislations.

The paper also stresses introduction of ten year development program embracing major food commodities including cereals, oil and sugar crops as well as production of red meat.

This development program is to be introduced, reviewed and implemented in coordination with existing specialized Arab organizations and institutions. For the successful delivery and implementation of such a program, the paper stresses the importance of establishing a special fund for agricultural development with capital amounting to cost of food gap for one or two years.

<sup>1</sup> Ex-Minister of Agriculture, Ex-Vic Chancellor University of Khartoum, Presently, Professor and Advisor, Faculty of Agriculture, University of Khartoum, Shambat, Khartoum North, Sudan.

<sup>2</sup> Ex-Director of Food Security Division, Arab Organization for Agricultural Development (AOAD), Presently Vice Chancel Omdurman Ahlia University, P.O. Box 786 Omdurman, Sudan. Fax: (+249) 187 571127, E-mail: karrarabbadi@yahoo.com